خلافات الليكود وقرار «مركز العمل»

«كما هو متوقع». بهذه العبارة استهلت صحيفة «دافار» (١٩٨٩/٨/٩) تقريرها عن اجتماع مركز حزب العمل في اليوم السابق، والذي تقرّر فيه مواصلة البقاء في حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة اسحق شامير، «طالما استمرت المبادرة السياسية». وبالفعل، لم تكن قرارات مركز العمل مفاجئة لأحد، بعد ان لجأ زعماؤه الى قاعدة «الاجماع» التاريخية، من اجل الوصول الى قرار شامل ترضي بنوده مختلف التيارات والاتجاهات داخل الحزب.

وكان مركز العمل دُعي الى الاجتماع قبل حوالى شهر، اثر قرار مكتب الحزب الانسحاب من الحكومة في أعقاب القرارات التي اتخذها مركز الليكود والمتعلقة بـ «القيود / الاطواق» التي فرضها الثلاثي «الصقري» ليفي ـ شارون ـ موداعي على مبادرة الحكومة السياسية تجاه مستقبل المناطق المحتلة. ولوهلة، بدا كأن التحالف الحكومي بين الليكود والعمل على وشك الانهيار وسط اشتداد الحملة في أوساط يسار العمل الى ضرورة الانسحاب من الحكومة وشنّ هجوم على سياسة الليكود من مقاعد المعارضة، حفاظاً على هوية الحزب وقاعدته الشعبية التي اخذت تبهت معالمها العمّالية مع استمرار التحالف مع اليمين الليكودي. وترأس حملة مؤيدي الانسحاب من الحكومة شمعون بيرس بالذات، وأيّده، في ذلك، رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، في حين دعا اسحق رابين الى التريّث والانتظار فترة من الوقت، للتأكد من تأثير قرار مركز الليكود في سياسة الحكومة. وما ان همد غبار هذه الزوبعة الحزبية حتى أدرك الجميع ان حزب العمل ليس في وارد اتخاذ قرار حاسم، وفوري، وانه، في الحقيقة، ينتظر سماع وجهة نظر المبعوثين الامريكيين الذين كان من المنتظر وصولهم الى المنطقة. كما ان حسابات أخرى، داخلية، اقنعت زعماء العمل بضرورة التريّث والبقاء في الحكومة. فانتخابات الهستدروت مقبلة خلال شهرين (حُدّد موعدها في ١٣/١١/١٩٨٩)، والحركة الكيبوتسية لم تتوصل، بعد، الى اتفاق نهائي، من خلال وزارة المالية، التي يرأسها بيرس، مع المصارف الاسرائيلية لتسوية أزمتها المالية الخانقة. وفي المقابل، صدرت عن شامير اشارات نحو الادارة الاميركية، في ما يتعلق ببعض اجراءات التهدئة في المناطق المحتلة، كان أبرزها اعادة فتح المدارس واستئناف الحياة التعليمية، الامر الذي زاد في صعوبة اتخاذ العمل قراراً بالانسحاب من الحكومة. وفي النهاية، تمّت تسوية الازمة بين شريكي الحكم، عندما أقرّت الحكومة الاسرائيلية، مجدداً، مبادرة التسوية السياسية كما صاغها، في أيار (مايو) الماضي، كل من رئيس الحكومة، شامير، ووزير دفاعه، رابين، وذلك في جلسة الحكومة التي عقدت بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٣.

الخلافات داخل الليكود

اجتازت حكومة الوحدة الوطنية هذا المطبّ، حيث لا مصلحة لأي من الشريكين، الآن، في فك الشراكة واللجوء، مجدداً، الى صناديق الاقتراع لحسم صراع القوى الداخلي في اسرائيل. فالاستقطاب السياسي ما زال على حدّته؛ وبالتالي، فان التوازن القائم بين قوى اليمين وقوى اليسار يجعل الحسم، في الوقت الحاضر وضمن المعطيات القائمة، امراً بعيد الاحتمال. ولكن هذا التفاهم المؤقت على ضرورة الاستمرار في الحكم معاً، لا يعني، بالتأكيد، نهاية الخلافات بين الحزبين الرئيسين، أو امتناع الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي عن انتقاد رئيس الحكومة، ومهاجمة سياسته. ووفّرت الانباء المتتالية بشأن لقاءات شامير مع شخصيات من الضفة والقطاع، ابرزها لقاؤه مع المحامي جميل الطريفي، ذخيرة كافية في يد ثلاثي «القيود» لتجديد حملته ضد زعيم رئيس الحكومة، شامير.